

٥ - زكاة الفطر

• **زكاة الفطر :** هي الصدقة التي تجب على المسلم بالفطر من رمضان.

• **أنواع الزكاة :**

الزكاة الواجبة شرعاً ثلاثة أنواع :

الأول: زكاة النفس : بأن يزكي الإنسان نفسه بالأعمال الصالحة، ويظهرها من الأعمال السيئة

بالتوبة : ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّنَا وَقَدْ حَابَ مَنْ دَسَّنَا﴾ [الشمس/ ١٠-٩].

الثاني: زكاة البدن : وهي زكاة الفطر من رمضان، طهارة للصائم من اللغو والرفث، وطعمة

للمساكين، وهي صاع من طعام - وهي المقصودة هنا -. .

الثالث: زكاة المال : وهي الواجبة على الذين عندهم أموال تبلغ النصاب، وهي الركن الثالث،

وقد تقدمت.

• **حكمة مشروعية زكاة الفطر:**

شرع الله زكاة الفطر طهارة للصائم من اللغو والرفث، وطعمة للمساكين ليستغنو بها عن السؤال

يوم العيد، ويشركونا مع الأغنياء في فرحة العيد.

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: فَرَضَ رَسُولُ اللهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ طَهْرَةً لِلصَّائِمِ مِنَ اللَّغُو

وَالرَّفْثِ، وَطُعْمَةً لِلْمَسَاكِينِ، مَنْ أَدَّاهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ فَهِيَ زَكَاةً مَقْبُولَةً، وَمَنْ أَدَّاهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ

فَهِيَ صَدَقَةً مِنَ الصَّدَقَاتِ. أخرجه أبو داود وابن ماجه^(١).

• **حكم زكاة الفطر:**

زكاة الفطر واجبة على كل مسلم، ذكرأً كان أو أنثى، حرأً أو عبداً، صغيراً أو كبيراً، ملوك صاعاً

من طعام، فاضلاً عن قوته وقوت مَنْ تلزمه نفقته من المسلمين.

ويستحب إخراجها عن الجنين في بطن أمه.

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: كُنَّا نُخْرِجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ

شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقْطِيلٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ. متفق عليه^(٢).

(١) حسن / أخرجه أبو داود برقم (١٦٠٩)، وهذا لفظه، وأخرجه ابن ماجه برقم (١٨٢٧).

(٢) متفق عليه أخرجه البخاري برقم (١٥٠٦)، واللفظ له، ومسلم برقم (٩٨٥).

● وقت وجوب زكاة الفطر:

تجب زكاة الفطر بغروب الشمس من آخر يوم من رمضان على كل شخص بنفسه، وإذا أخرجها الأب عن أسرته أو غيرهم بإذنهم ورضاهم جاز، وهو مأجور.

● وقت إخراج زكاة الفطر:

- ١- يبدأ وقت إخراجها من غروب الشمس ليلة عيد الفطر إلى ما قبل صلاة العيد.
والأفضل إخراجها يوم العيد قبل صلاة العيد.

ويجوز إخراجها قبل العيد بيوم أو يومين، ولا يخرجها قبل ذلك، ومن أدتها بعد صلاة العيد فهي صدقة من الصدقات، ويأثم إلا إن كان معذوراً.

وإن أخرها عن يوم العيد من غير عذر فهو آثم، وإن كان معذوراً قضاها ولا إثم عليه.

٢- يجوز توكيل الجمعيات الخيرية والمراكز الإسلامية في إخراج زكاة الفطر، ولذلك حالتان:

الأولى: أن تكون الجمعية نائبة عن المزكي، فيعطيها الزكوة، أو يدفع لها المال لتقوم بشراء زكاة الفطر وتوزيعها، وهذا هو الغالب، فيجب على الجمعية المأذون لها إخراجها قبل العيد.

الثانية: أن تكون الجمعية نائبة عن المزكي والفقير معاً، فهي وكيلة عن الغني لكونه دفع الزكوة لها، ونائبة عن الفقير لكونها مكلفة من الإمام برعاية الفقراء، فتخرج الزكوة حسب الحاجة قبل العيد، ويجوز تأخيرها بعد العيد؛ لنيابتها عن الفقير لا سيما إذا كان مسجلاً لديها.

● مقدار زكاة الفطر:

يجوز إخراج زكاة الفطر من كل ما كان قوتاً لأهل البلد كالبر، والشعير، والتمر، والزبيب، والأقط، والأرز، والذرة وغيرها، وأفضلها ما كان أفعى للفقير.

ومقدارها عن كل شخص صاع يساوي بالوزن (٤٠) كيلو جراماً، يعطيه فقراء البلد الذي وجبت عليه فيه، ولا يجوز إخراج القيمة بدل الطعام، والقراء والمساكين أخص بها من غيرهم.

عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، عَلَى الْعَبْدِ وَالْحُرِّ، وَالذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، وَالصَّغِيرِ وَالكَبِيرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَأَمْرَ بِهَا أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ. متفق عليه^(١).

(١) متفق عليه، أخرج البخاري برقم (١٥٠٣)، واللفظ له، ومسلم برقم (٩٨٦) (٩٨٤).